

اللهُ أَكْبَرُ بِالْمَعْرُوفِ وَاللّٰهُ أَعْلَمُ بِالْمُنْكَرِ

بَيْنِ الْوَاقِعِ وَالْتَّطْبِيعِ

تأليف

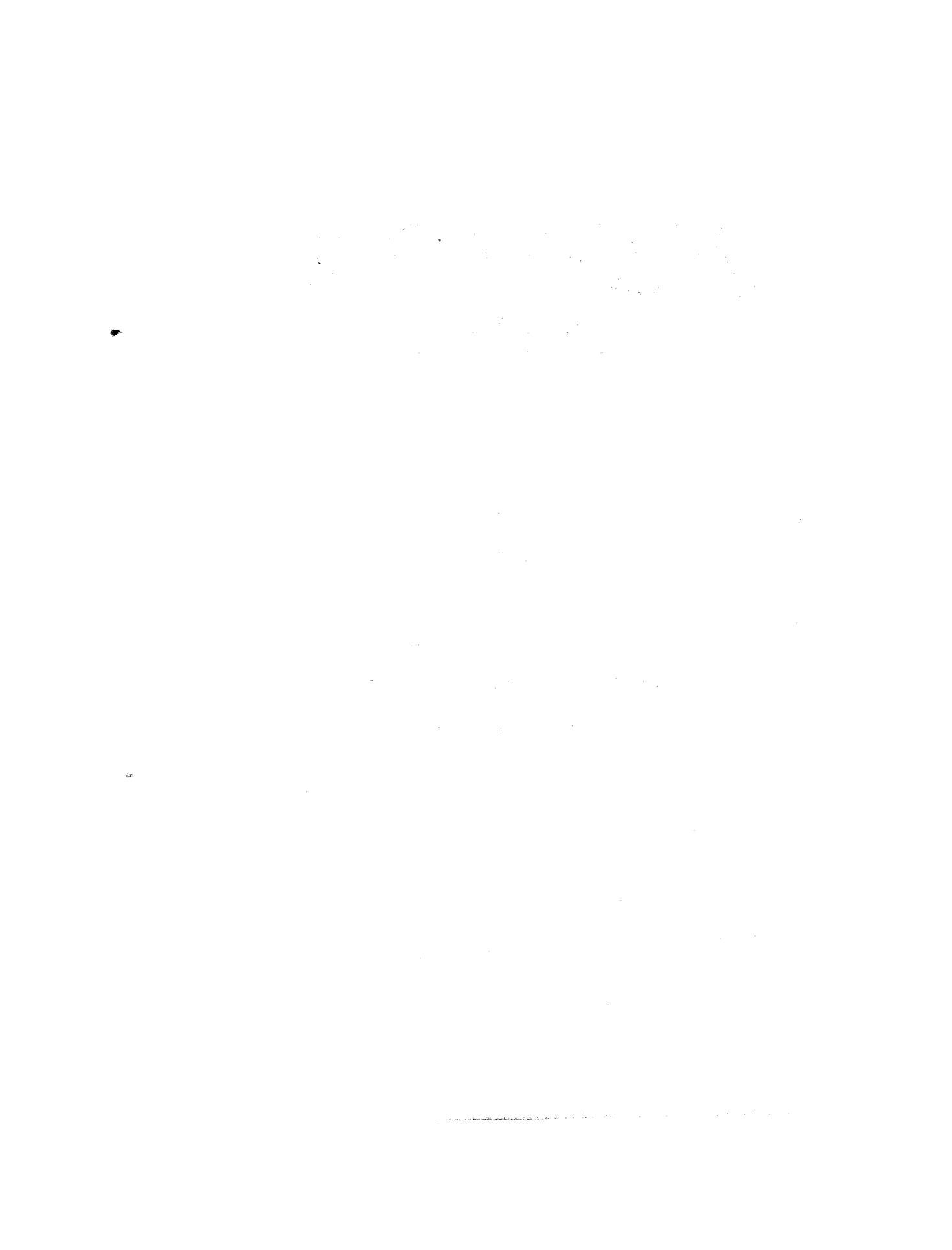
دكتور

نشأت عبد الجود ضيف

أستاذ العقيدة والفلسفة المساعد

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين

جامعة الأزهر - القاهرة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ،
نبينا محمد ، وعلى آله وأصحابه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين
وبعد :

فإن قضية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، من أهم القضايا
العقدية والسلوكية ، وال الحاجة إليها ضرورية ، وباقية ببقاء السموات ،
والأرض ، وما الدين الإسلامي إلا مجموعة من الأوامر والمسنونات ،
وآخرى من النواهى والمكروهات ، وما المؤمن الكامل بالإيمان إلا الإنسان
لمستجيب لهذه الأوامر والمسنونات ، والمنتهى عن هذه النواهى وتلك
المكروهات ، وتطبيقاتها والعمل بمقتضاهما سبب من الأسباب الجوهرية
فى استقرار أوضاع الأمة الإسلامية بل وعامل من أهم العوامل التي
تؤدى إلى ازدهارها ، وعلو شأنها ، بحيث يمكن أن تكون الرائدة
للدول العظمى وغيرها ، فضلاً على ذلك : فإننا نعيش حياة هادئة
آمنة مطمئنة ، ونعم نعيماً عظيمًا في حياتنا البرزخية وسرميدياً
دائماً في حياتنا الآخرية ، طبقاً لقوله تعالى : « من عمل صالحاً
من ذكر أو أنشى وهو مؤمن فلنحيينه بحياة طيبة ولنجزيئهم أجرهم
بأحسن ما كانوا يعملون » (١) .

ولعل هذه الأهمية دفعت المعتزلة لأن يعدوا الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر أصلاً من أصولهم الخمسة ، بل إن بعض المفكرين
 يعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أول مبدأ من مباديء أصول

(١) سورة النحل : آية ٩٧ .

الدين ، بناء على أن الدين «ملوك يتحقق في الأفراد ، وليس عقيدة نظرية فقط ، وهذا يؤكد أهمية القضية ، ولا نقول : بأهميته في عصر دون عصر ، ولكننا نقول : إن تعطيله في أي عصر من العصور أو في أي مكان من الامكنته قد يؤدي باهلها إلى العقوبة العامة أو الجماعية طبقاً لقوله تعالى : «واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة»^(٣) .

غير أن الذي لا ينكره - إلا مكابر - هو أن هذه القضية حدثت حولها خلافات في القديم والحاضر بين العلماء والمفكرين ، وكان منهم المتطرف في فكره ، المغالى في فهمه ، ومنهم المعتدل المستقيم في الفكر القريب من روح المدرسين الأساسيين للتشريع الإسلامي وهو ما : (القرآن الكريم ، والسنة الصحيحة) .

ولما كان الامر جد خطير خاصه في عصرنا الحاضر تتطلب الأمر أن نعرض لوجهة نظر أهل السنة والجماعة في هذه القضية وهي الفئة التي نرى : أنها معتدلة في فكرها ، مستقيمة في رأيها ، متمسكة بروح دينها ، ذلك لأنها لا تأخذ النصوص على ظواهرها ، ولا تسلم بالأقوال على اطلاقها ، بل ولا تضرب نصاً باخر ، وتنتظر إلى مجموع الدين نظرة كلية ثاقبة ، مثانية ، وربما يكون هناك مبرراً آخر وأخير لكتابه في هذه القضية من وجهة نظر أهل السنة هو أنني سمعت بعض المحدثين في إعلامنا المصرى المزئى (التلفاز المصرى) يقول : وهو بصدد بيان وجهة نظره في قضية (الإرهاب أو التطرف الفكري وكيفية علاجها) إن كل إنسان عليه نفسه ، ذلك لأن الله تعالى يقول في كتابه العزيز : «يا أيها الذين آمنوا عليكم

(٢) مقدمة شرح الأصول الخمسة : ص ٩٢٨ ، د. أحمد الأهواني .

(٣) سورة الأنفال : آية ٢٥ :

أنفسكم لا يضركم من فعل إذا اهتديتم »(٤) وكررها المحدث ثلث مرات !!

ومما لا شك فيه أن منطوق كلامه قد يفيد من طريق غير مباشر تعطيل شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر !!

في حين يقرر آخرون : أن الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر مجالهما مفتوح لكل واحد من أفراد الأمة الإسلامية ، أعني أنهم يسوغون لاتحاد الأمة القيام بهذا الدور على الإطلاق أو بلا قيود ، ولا يجوز استئذان حكام هذا الزمان أو من يقومون مقامهم ، أو من يسندون إليهم مهمة الأمر بالدعوة إلى المعروف والنهي عن المنكر ، بحجة أن هذا شرط فاسد وتحكم بلا دليل ، ثم يقولون : من هم هؤلاء الحكام الذين يرجع إليهم في القيام بهذا الدور ؟!؟ وهم - بلا استثناء - مرتدون بتبدل الشرع وولايتهم تعد ولادة ساقطة ، ومن المفترض علينا خلعهم فلا يقال : بوجوب استئذانهم أو بجواز استئذانهم قبل أداء مهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر(٥) .

وهذا يعني أن الأمر بذلك لم تعدله ضوابط ، ولم يعد له شروط ، ومن هنا نقول : إن كلا الرأيين مرفوض ، وعليينا أن نستوضح الرأى من أهل الإنفاق ، ونستلهم الرشد من أهل الرشد وليس أمامنا - من وجهة النظر - إلا أهل الحق - وهم الذين تتوضّم فهم الحيدة ،

(٤) سورة المائدة: آية ١٠٥ .

(٥) ميثاق العمل الإسلامي : ص ١٣١ ، إعداد د. ناجع إبراهيم ، عاصم عبد الماجد ، عصام الدين دربالة ، بإشراف ومراجعة : د. عمر عبد الرحمن .

والاعتدال ، ونترسم الخطى على أيديهم .

وقد رأيت أن يقتصر البحث بعد المقدمة على المباحث التالية :

المبحث الأول : فى بيان مفهوم : الأمر - النهى - المعروف - المنكر

وأهم دوافع الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

المبحث الثاني : مكانة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر في الإسلام

وببيان فضلها .

المبحث الثالث : حكم الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

المبحث الرابع : شروط وجوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

المبحث الخامس : مراتب الإنكار .

المبحث السادس : هل الأمة الإسلامية مكلفة بالخروج على الحاكم المسلمين؟

المبحث السابع : أهم آداب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

المبحث الثامن : هل تارك المعروف يجب عليه الأمر به ؟

وهل فاعل المنكر يجب عليه النهي عنه ؟

المبحث التاسع : ميادين الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

وفي الخاتمة : المصادر والمراجع والفهرس .

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

إعداد

د/ نشأت عبد الجود ضيف

أستاذ العقيدة والفلسفة الإسلامية المساعد

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين

جامعة الأزهر - القاهرة

وأول أمر نبدأ به هذا البحث هو توضيح المصطلحات التالية :

المبحث الأول

في بيان مفهوم : الأمر - النهي - المعروف - المنكر

وأهم دوافع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

فالامر : هو قول القائل لغيره « افعل » (١) ، أو هو طلب

ال فعل .

والنهي : هو الكف أو المنهى (٢) .

والمعروف : هو اسم جامع لكل ما عرف من طاعة الله تعالى

والتقرب إليه ، والإحسان إلى الناس ، وكل ما ندب إليه الشرع (٣)

وهو بذلك يشمل الواجبات ، والمندوبات ، فالواجبات يجب الأمر بها ،

والمندوبات يندب الأمر بها ، فالامر يتبع المأمور به بمعنى أنه إن

كان واجباً فالامر به واجب ، وإن كان مندوباً فالامر به مندوب .

والمنكر : هو كل ما أنكره الشرع ، ويشمل الحرام والمكروه (٤)

وهذا يعني أنه يجب النهي عن المحرم ، ويندب النهي عن المكروه (٥) .

والذى ننتهى إليه : أن أمر بالمعروف يعني : الدعوة إليه

(١) التعريفات للجرجاني : ص ٣٧ ، وراجع لسان العرب : ص ١٢٥

ج ١ نشر دار المعاون .

(٢) لسان العرب : ص ٤٥٦٥ ، ج ٦ ، وانظر المواقف ص ٦١٨ .

(٣) شرح جوهرة التوحيد : ص ٤٦٩ ، قد ورد لفظ (المعروف) في

القرآن ثمانية وثلاثين مرة ، كما ورد لفظ المنكر ست عشرة مرة ،

ينظر مقدمة تحقيق كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

د. محمد جعيل غازى : ص ٤ .

(٤) تحفة المريد : ص ٢٠٢ .

(٥) المعتزلة وأصولهم الخمسة : ص ٢٧١ .

والترغيب فيه وتهيئة أسبابه ، حتى تتوطد أركانه ، ويعم الخير به في العاجل والآجل ، ويكون مفهوم النهي عن المنكر : أي الصد عنه ، والتنفير منه ، ومحاولة مقاومته حتى لا يقع أساسا ، أو يتكرر ، أو على الأقل الحد من شأنه .

أهم دوافع الامر بالمعروف والنهى عن المنكر :

— رجاء ثواب الله تعالى ، والخوف من العقوبة على تركه ، والغضب لله أن تنتهك محارمه ، والنصيحة للمؤمنين ، والرحمة بهم ، ورجاء انقادهم مما أوقعوا أنفسهم فيه من التعرض لعقوبة الله وغضبه في الدنيا والآخرة(٦) وإجلال تعظيم الله ومحبته .



(٦) ينظر مقدمة كتاب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر : ص ٧ ،

المبحث الثاني

مكانة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في الإسلام وبيان فضلها

لا شك أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أرقى درجات الكمال الإنساني ، وأكمل الناس نفسا ، وأعلاهم درجة هم الذين ينصحون غيرهم ، وينقذون البشرية من الظلمات إلى النور ، ويهدونهم إلى الصراط المستقيم ، أو يحاولون معهم ، والقائمون بهذه المهمة منذ خلق الله البشر وكلفهم (هم الأنبياء والمرسلون) ، فها هو النبي محمد ﷺ يثنى عليه ربه ويصفه تعالى بقوله : « الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة وإنجيل ، أمرهم بالمعروف وينهواهم عن المنكر » (١) ٠

ومن ثمة : كان الذى يؤدى هذه المهمة من أمته يعد مقتدياً
برسول الله صلى الله عليه وعلى الله وسلم فى هذا الشأن . ولذلك
قال الامام الغزالى : « لو أهمل علم الامر بالمعروف وعمله لتعطلت
النبوة ، واضرحت الديانة .. وفشت الضلاله وشاعت الجحالة » (٢) .

— ولاهـ يـتـهـمـا قـرـنـهـمـا بـالـقـرـآنـ الـكـرـيمـ بـالـصـلـاـةـ وـالـزـكـاـةـ وـطـاعـةـ اللهـ وـرـسـوـلـهـ بـوـجـهـ عـامـ ، وـجـعـلـهـمـا مـنـ خـصـائـصـ صـفـاتـ الـمـؤـمـنـينـ وـالـمـؤـمـنـاتـ ، قـالـ تـعـالـىـ : «ـ وـالـمـؤـمـنـونـ وـالـمـؤـمـنـاتـ بـعـضـهـمـ أـولـيـاءـ بـعـضـ يـأـمـرـوـنـ بـالـمـعـرـوـفـ وـبـيـنـهـوـنـ عـنـ الـمـنـكـرـ وـيـقـيـمـوـنـ الـصـلـاـةـ وـيـؤـتـوـنـ بـعـضـ يـأـمـرـوـنـ بـالـمـعـرـوـفـ وـبـيـنـهـوـنـ عـنـ الـمـنـكـرـ وـيـقـيـمـوـنـ الـصـلـاـةـ وـيـؤـتـوـنـ

(١) الأعراف : آية ١٥٧ ، يذكر القرطبي في تفسيره أن النبي ﷺ قال : (من أمر بالمعروف أو نهى عن المنكر فهو خليفة الله في أرضه و خليفة رسوله و خليفة كتابه) تفسير القرطبي ، ٤/٤٧ .

(٢) انظر احياء علوم الدين للغزالى ج ٧ ، طبع الشعب ، ص ١١٨٦

الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم»(٣) .

— وهو سبب من أسباب خيرية هذه الأمة ، يتضح ذلك في قوله تعالى : « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله »(٤) .

— وقد ذكر بعض المفسرين في سبب نزول هذه الآية : أن يهوديين قالا لعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وغيرهما : نحن أفضل منكم وديننا خير من دينكم الذي تدعونا إليه ، فأنزل الله تعالى هذه الآية(٥) .

وقدم الله تعالى وصف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على وصف الإيمان بالله - مع أن الإيمان بالله يلزم أن يكون مقدما على كل الطاعات والعبادات - لأن الإيمان بالله أمر يشترك فيه جميع الأمم(٦) فخيرية هذه الأمة هو كونهم أمراء بالمعروف ناهين عن المنكر ، فهو سر من أسرار أفضلية هذه الأمة .

— ولذلك كان الأمراء بالمعروف والناهون عن المنكر خيار الناس فقد سئل النبي ﷺ عن خير الناس فقال : « خير الناس أقربهم وأتقاهم ، وأمرهم بالمعروف ، وأنهائهم عن المنكر ، وأوصلهم للرحم »(٧) .

(٣) سورة التوبة : آية ٧١ .

(٤) سورة آل عمران : آية ١١٠ .

(٥) انظر تفسير الخازن : ج ١ ص ٢٦٤ .

(٦) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : ص ٣٦ ، السيد جلال الدين العمرى ، نقله إلى العربية : محمد أجمل أیوب الإصلاحی .

(٧) رواه أبى داود والطبرانى ، وينظر الكشاف للزمخشري ج ١ ص ٣٩٧ .

— وهو سبب النصر والتمكّن في الدنيا ، قال تعالى : « ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز • الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة ، وأمرروا بالمعروف ونهوا عن المنكر » (٨) .

فالآية التي ترحب في التمكّن في الأرض ، والحفظ على الكيان ، واستحقاق النصر الالهي لها ، وثبتت مكانتها بين الأمم وعزتها ، لابد أن يكون من بين مهامها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قوله وفعلاً أو علمًا وعملاً .

— ولقد أوصى لقمان ابنه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتحمل لكل ما يتعرض له في سبيله ، لأن هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً ، وعزم صادقة وهمة عالية ، ولا يصبر على ذلك إلا أولوا العزم من الرجال ، فقال لابنه : « يا بني أقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما أصابك إن ذلك من عزم الأمور » (٩) .

— وكان من صفات المؤمنين الذين يظهر عملهم وتأثيرهم في غيرهم ، أنهم أمرؤون بالمعروف ناهون عن المنكر ، قال تعالى : « التائدون العابدون الحامدون السائدون الراكون الساجدون الامرؤون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين » (١٠) ، وفي ذلك يقول ابن كثير عنهم : « ينفعون خلق الله ويرشدونهم إلى طاعة الله بأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر مع العلم بما ينبغي فعله ، ويجب تركه ، وهو حفظ حدود الله

(٨) سورة الحج : آية ٤٠ ، ٤١ .

(٩) سورة لقمان : آية ١٧ .

(١٠) سورة التوبه : آية ١١٢ .

فِي تَحْلِيلِهِ وَتَحْرِيمِهِ عُلَمًا وَعَمَلاً ، فَقَامُوا بِعِبَادَةِ الْحَقِّ وَنَصَحَّ
الْخَلْقَ «(١١)» .

وَيُلْخُصُّ ذَلِكَ الْأَلْوَسِيَّ بِقَوْلِهِ : كَانَهُ قِيلَ : « الْكَامِلُونَ فِي أَنفُسِهِمْ
الْكَامِلُونَ لِغَيْرِهِمْ » «(١٢)» .

وَهُوَ يَعْدُ صَدْقَةً مِنَ الصَّدَقَاتِ النَّافِعَةِ لِلنَّاسِ فِي حَيَاةِهِ
وَيَعْدُ مَمَاتَهُ ، فَعُنْ أَبِي ذِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ نَاسًا قَالُوا :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَهَبَ أَهْلُ الدِّينِ بِالْأَجْوَرِ يَصْلُونَ كَمَا نَصَلَى ،
وَيَصُومُونَ كَمَا يَصُومُ ، وَيَتَصَدَّقُونَ بِفَضْلِ أَمْوَالِهِمْ . قَالَ : « أَوْلَيْسَ قَدْ
جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَصْدَقُونَ بِهِ . إِنَّ بِكُلِّ تَسْبِيحَةِ صَدْقَةٍ . وَكُلَّ تَكْبِيرَةٍ
صَدْقَةٌ ، وَكُلَّ تَحْمِيدَةٍ وَكُلَّ تَهْلِيلَةٍ صَدْقَةٌ ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدْقَةٌ ،
وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدْقَةٌ » «(١٣)» .

— وَمَمَّا لَا شَكَ فِيهِ أَنْ نَجَاهَ الْأَمَمَةَ كُلُّهَا يَكُونُ بِتَطْبِيقِ هَذَا الْمُبَدَّءِ
وَالْعَمَلِ بِهِ ، وَالْقِيَامُ بِأَمْرِهِ ، وَأَنْ تَعْطِيلَهُ يَؤْدِي بِالْمَجَمِعِ إِلَى
الْعَقوَبَةِ الْجَمَاعِيَّةِ ، وَيَكُونُ مَصِيرَهُ التَّخَلُّفُ وَالاضْمَحَالُ فِي الدِّينِ
وَالْعَذَابُ الْأَلِيمُ فِي الْآخِرَةِ ، قَالَ تَعَالَى : « وَاتَّقُوا فَتْنَةً لَا تُصَيِّنُ
الَّذِينَ ظَلَمُوكُمْ مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ » «(١٤)» .

وَقَدْ ضَرَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَثَلًا لِلْمَجَمِعِ الإِنْسَانِيِّ وَالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ
عَنِ الْمُنْكَرِ فِي هَذَا الْمَجَمِعِ بِجَمِيعِهِ يَرْكِبُونَ سَفِينَةً ، وَالْأَدَابُ وَالْقَوَانِينُ
الَّتِي تَحْفَظُ هَذَا الْمَجَمِعَ وَتَعْصِمُهُ مِنَ الزَّلَلِ بِهِيَكْلِ سَفِينَةٍ وَعَلَى كُلِّ
رَاكِبٍ فِيهَا الْحَفَاظُ عَلَى سَلَامَةِ حدودِهَا الَّتِي حَدَّ اللَّهُ بَهَا بَيْنَ الْحَيَاةِ
وَالْمَوْتِ ، وَالنَّجَاهَةِ وَالْهَلْكَةِ ، وَإِذَا حَدَثَ مِنَ الطَّبِقَةِ السُّفْلَى الشَّرُوعُ فِي

(١١) تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ : ج ٣ ص ٣٧٥ .

(١٢) رُوحُ الْمُعَانِي : ج ١١ ص ٣٢ .

(١٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ نَقْلًا عَنِ الْمُتَجَرِ الرَّابِحِ ص ٦٠٠ .

(١٤) سُورَةُ الْأَنْفَالِ : آيَةُ ٢٥ .

ارتكاب جريمة إبادة وسكت الآخرون ، ولم يقوموا بالضرب على أيديهم ؟
 غرق المجتمع كله بسوء عمل بعضهم ، يقول عليه الصلاة والسلام :
 « مثل القائم في حدود الله الواقع فيها كمثل قوم استهموا على
 سفينة فصار بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها ، فكان الذين في أسفلها
 إذا استقوا في الماء مروا على من فوقهم فقالوا لو أنا خرقنا في تصيبنا
 خرقا ولم نؤذ من فوقنا ، فإن ثركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا ،
 وإن أخذوا على أيديهم نجوا جميعا » (١٥) ، ومسا لا جدال
 فيه أن أصغر خرق في السفينة – والحال كذلك – بساوى أوسع قبر
 للمجتمع كله بلا استثناء .

— وعدم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من صفات اليهود
 والمنافقين ، قال عليه السلام : « إن أول ما دخل النقص على بنى اسرائيل
 أنه كان الرجل يلقى الرجل في يقول : يا هذا اتق الله ودع ما تصنع فإنه
 لا يحل لك ثم يلقاء من الغد وهو على حاله ، فلا يمنعه ذلك أن
 أن يكون أكيله وشربيه ، وقعيده ، فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب
 بعضهم ببعض ثم قال : لعن الذين كفروا من بنى اسرائيل على لسان
 داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا و كانوا يعتدون . كانوا لا يتناهون
 عن منكر فعلوه لبيس ما كانوا يفعلون .. إلى قوله تعالى
 « فاسقون » (١٦) .

ثم قال : كلا والله لتأمرن بالمعروف ، ولتنهون عن المنكر ،

(١٥) دليل الفالحين : ج ١ ص ٤٧٠ وينظر مختصر تفسير القرطبي :
 ج ٢ ص ٢٤٨ ، ومعنى القائم في حدود الله : أى المنكر القائم فى
 دفعها وازالتها ، والمراد بالحدود : ما نهى الله عنه ، راجع
 المتجر الرابع فى ثواب العمل الصالح للحافظ أبو محمد
 شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطى ص ٥٩٩ .

(١٦) سورة المائدة : آية ٧٨ .

ولتأخذن على يد الظالم ، ولتأطرنه على الحق اطرا ، ولتقصره على الحق قصرا او ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض . ثم ليعلنكم كما العنهم » (١٧) .

ولم يكن المنافقون أقل حالا من اليهود في تعطيل شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فمن صفاتهم التي ذكرها القرآن الكريم: أنهم يأمرؤن بالمنكر وينهون عن المعروف ، ومن ثمة : كان مصيرهم الطرد من رحمة الله ، والعذاب الأليم في الآخرة ، بل والخلود في الدرك الأسفل في النار ، قال تعالى : « المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض يأمرؤن بالمنكر وينهون عن المعروف . ويقبضون أيديهم نسوا الله فنسيهم إن المنافقين هم الفاسقون . وعد الله المنافقين والمنافقات والكافر نار جهنم خالدين فيها هي حسبهم ولعنهم الله ولهم عذاب مقيم » (١٨) .

— وقد تبرا رسول الله ﷺ من كل من لم يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ما دام مؤهلا للقيام بهذا الواجب ، قال عليه الصلاة والسلام : « ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر » (١٩) .

— وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع وفرة امكانياته وتحقيق شروطه سبب من أسباب عدم استجابة الدعاء . تقول أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها : « دخل على النبي ﷺ فعرفت من وجهه أنه

(١٧) أبو داود والترمذى ، راجع دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ج ١ ص ٤٨٥ .

(١٨) سورة التوبة : آية ٦٨ .

(١٩) انظر ابن حبان في صحيحه ، وراجع الزواجر عن اقتراف الكبائر لابن حجر الهيثمي : ج ٢ ص ١٦٦ .

قد حضره شيء ، فتوضاً وما كلم أحداً فلصقت بالحجرة أستمع ما يقول:
فقد على المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال : يا أيها الناس : إن الله
تعالى يقول لكم : مروا بالمعروف وانهوا عن المنكر قبل أن تدعوا
فلا يستجاب لكم ، وتسألونى فلا أعطيكم ، و تستنصروني فلا أنصركم
فيما زاد عليهن حتى نزل « (٢٠) .

مما تقدم يتضح لنا : أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يعد
من صمام أمن الحياة ومن أسباب سعادة الفرد والأسرة والمجتمع وذلك
لما له من أثر في إزالة عوامل الشر والفساد من حياة الأمة من
جهة ، ومن جهة أخرى فهو يوجد الجو الصالح والمناخ المناسب
الذى تنمو فيه الآداب وتنتشر فيه الفضائل الإسلامية العظيمة .



(٢٠) ابن ماجة ، وابن حبان ، وانظر الأذكار للنووى ص ٢٩٤ ،
والزواجر : ج ٢ ص ١٦٦ .

المبحث الثالث

حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

لا خلاف بين جمهرة العلماء في أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة ولكن الخلاف في كيفيتها ، هل هو فرض عين أو فرض كفاية ؟

الذى قررره جمهور أهل السنة هو أنه فرض من فروض الكفاية (١) إلا في موضع معينة ، من هذه المواقف مامع يلى :

أولاً : إذا قامت الدولة بتنصيب واحد معين للقيام بهذه المهمة يقول نظام الدين النيسابوري : « إن نصب لذلك رجل تعين عليه بحكم الولاية وهو المحتسب » (٢) .

ثانياً : إذا كان المعروف في موضع تطمس معامله الإسلامية ، والمنكر يقترف فيه ، ولا يعرف ذلك إلا رجل واحد - فإنه - والحال كذلك - يتبعه عليه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . يقول ملا على القارى : « إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية إن علم به أكثر من واحد وإنما فهو فرض عين على من رأه » (٣) .

(١) يقول ابن تيمية : (وهذا الواجب واجب على مجموع الأمة ، وهو الذي يسميه العلماء فرض الكفاية - اذا قام به طائفة منهم سقط عن الباقيين) - ينظر مقدمة كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : ص ٤ د. محمد جميل غازى .

(٢) غرائب القرآن ورغمات الفرقان على هامش ابن جرير : ج ٤ ، ص ٣٠ نقلًا عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، السيد جلال الدين العمري : ص ٨٢ .

(٣) المبين المعين نفهم الأربعين ص ١٨٩ نقلًا عن نفس المرجع السابق

ثالثاً : إذا احتاج الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر إلى جدال واحتجاج ومناقشة كان فرض عين على من يصلح للقيام بهذه المهمة . يقول بعض العلماء : « الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فرض كفاية ... وقد يكون فرض عين إذا عرف المرء من نفسه صلاحية النظر والاستقلال بالجدال أو عرف ذلك منه » (٤)

رابعاً : إذا كان أحد يقدر على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ولا يقوم به غيره فهو فرض عين عليه حينئذ يقول ابن تيمية : « وهو فرض على الكفاية ، ويصير فرض عين على القادر الذي لم يقدم به غيره » (٥)

وكان الإمام الغزالى يقرر نفس المعنى أيضاً ، يتضح ذلك فى قوله : « إن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر واجب وإن فرضه لا يسقط مع القدرة إلا بقيام قائم به » (٦)

ومن هنا يتحتم على كل من يستطيع أداء هذه المهمة القيام بها حيثما دعت الضرورة إلى ذلك ، وإذا حدث تقصير أو تهاون ، أو تفاسع من الجميع حالة ما إذا كان فرض كفاية يأثم الجميع ، ونخس بالذكر منهم المجموعة المتمكنة ما دامت قد أهملت بلا عذر ولا خوف .

خامساً : أمر الإنسان لنفسه بالمعروف ، وكف نفسه عن فعل المنكر ، كذلك أمره لزوجته ، أو ولده ، أو غلامه ، وكل من يعول ، يعد من فروض العين أيضاً ، يقول بعض العلماء : « قد يتغير كما إذا كان فى موضع لا يعلم به إلا هو ، أو لا يمكن من إزالته إلا هو

(٤) نفس المترجم : ص ٨٣

(٥) نفسه

(٦) أحياء علوم الدين : ج ٧ ص ١١٨٧ ، طبع دار الشعب .

وكم يرى زوجته أو ولده أو غلامه على منكر أو تقصير في المعروف»^(٧)
واما إنكار المنكر بالقلب فمطلوب من كل المكففين بلا استثناء ، على
كل حال .

وبذلك تسقط شبهة هؤلاء الذين يبررون القعود عن الواجب
ويتنصلون من المسؤولية الملقاة على عاتقهم ، استنادا إلى ظاهر قوله
تعالى : « يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل
إذا اهتدتكم إلى الله مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم تعملون »^(٨) .

ذلك لأن الآية لا حجة لهم فيها ، لأنها شرطت اهتداهم ،
والمؤمن لا يكون مهتديا حتى يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، فإذا
فعل ذلك فقد اهتدى ، ولا يضره حينئذ من ضل الطريق ، وابتعد
عن الصواب .

والدليل على ذلك : ما روى عن أبي بكر الصديق - رضي الله
عنه - أنه قال في خطبة له : « أيها الناس انكم تقرؤن هذه
الآلية وتؤولونها على خلاف تأويلها وانى سمعت رسول الله ﷺ يقول :
إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم

(٧) شرح صحيح مسلم : ج ٢ ص ٢٣ .

(٨) المسائدة : آية ١٠٥ ، يقول بعض الباحثين : ويبعد أن بعض الناس
حاول أن يشن عزائم المسلمين الأوائل عن فكرة الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر استنادا إلى هذه الآية الكريمة مما دفع أبا بكر
الصديق رضي الله عنه إلى تفسيرها ونفي الشبه عنها فجمع الناس
في المسجد وصعد المنبر ووضح لهم مفهومها .

الله بعثة منه) (٩) وكان عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه -
يقول : (إن من أكابر الذنوب عند الله أن يقال للعبد اتق الله فيقول :
عليك نفسك) (١٠) فهذا الفهم السقيم يغضب الله ورسوله لأن
مقتضاه : تعطيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحينئذ
تائم الأمة كلها .

-
- (٩) أبو داود والترمذى والنسائى وانظر دليل الفالحين ص ٤٨٧
وانظر كتاب الحسبة فى الاسلام تحقيق سيد بن محمد بن
أبي سعده ص ٧٤ وانظر تقديم كتاب الأمر بالمعروف والنهى عن
المنكر لابن بكر الخلال تحقيق عبد القادر عطا ص ٤٦
(١٠) تحفة المريد ص ٢٠٣ - ٢٠٢ :

المبحث الرابع

شروط وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

أولاً : شروط الامر والنهاي :

اشترط العلماء في الامر بالمعروف والنهاي عن المنكر أن يكون المكلف مسلما ، بالغا^(١) عاقلا ، فلابد من شرط التكليف ، لانه لا سلطان لكافر على مسلم ، واشترطوا البلوغ ، لأن الصبي غير مكلف وإن صح منه الامر والنهاي ، كما أنه يوجه إليه الامر والنهاي أيضا ، وإن لم يكن مكلفا كما اشترطوا أن يكون المكلف قادرا فمن القواعد المقررة في الدين أنه لا ضرر ولا ضرار قال تعالى (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها)^(٢) .

وقد رأوا أيضا أن الامر بالمعروف والنهاي عن المنكر لو غلب على ظنه أنه سيصاب بضرر لا يتحمله في نفسه ، أو ماله ، أو أهله ، أو جماعته ، فلا يجب عليه حينئذ ، وإن غلب على ظنه أنه سيعرض غيره أيضا للأذى فليس له أن يأمر أو ينهى . أو أن يكون انكاره لشيء ما سيؤدي إلى فعل منكر أكبر منه أو أشد ، كأن ينهى عن شرب الخمر مثلا فيؤدي نهيه عنه إلى قتل النفس أو نحوه ، فما عليه حينئذ إلا الإنكار بالقلب .

وقد ركز التجمهور على اشتراط أن يكون الامر عالما بالمامور به

(١) يلاحظ أن ما ذكره العلماء في البلوغ يقصد به شرط الوجوب
راجع أحياء علوم الدين ص ١١٩٦ ج ٧ :

(٢) البقرة آية : ٢٨٦ :

والمنهى عنه - خاصة في القضايا التي تحتاج إلى كد الذهن وإعمال العقل - فإنه ربما يأمر بمنكر ، وربما ينهى عن معروف (٣) أما إذا كان في الواجبات الظاهرة أو المحرمات المشهورة فلا يشترط العلم التفصيلي ويكتفى قيام مجموعة من الناس بهذه المهمة في أي مستوى معين من الثقافة .

ثانياً : شرط المنكر :-

ويشترط في المنكر الذي تجب إزالته أو النهي عنه عدة شروط من أهمها :

١ - أن يكون الأمر المنكر متفقاً على إنكاره من العلماء جميعاً .
وبن شهادة فالقضايا الخلافية بين العلماء ليست من المنكرات التي يجب النهي عنها .

٢ - أن يكون المنكر الذي تجب إزالته منكراً شرعاً ، أعني تحرمه الشريعة وإن لم يعتبر معصية ، لأن وقع من صغير ، أو جاهل ، أو مجنون .

٣ - أن يكون الأمر المنكر موجوداً أو قائماً - فلو كان قد فرغ منه ، أو كان سيقع فامره حينئذ للحاكم ، أو من ينفيه ، لكن لا أحد ينكر أن وعظه وارشاده والأخذ في أسباب الوقاية منه مطلوب .

(٣) شرح صحيح مسلم ج ١ ص ٢٣ وانظر الكشف للزمخشري ج ١ ص ٤٥٢ يقول الزمخشري : (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات ولأنه لا يصلح له إلا من علم المعروف والمنكر ، وكيف يرتب الأمر في إقامته وكيف يباشر فإن الجاهل ربما نهى عن معروف وأمر بمنكر) راجع شرح المواقف ص ٦١٩ .

٤ - أن يكون ظاهراً . فلو كان مستتراً فلا يجوز التجسس عليه ولا أن يقول لصاحبه أرني ماذا في إنائك مثلاً ؟ أو ماذا عندك ؟ إلا إذا كان بتكليف من الحاكم ، أو من ينبيه^(٤) . ذلك لأن الله تعالى نهى عن التجسس فقال تعالى (ولا تجسسو) وحرم السعي في إظهار الفاحشة ونهى عن تتبع عورات الناس .

متى يسقط الوجوب ؟

ونستنتج مما سبق أنه قد يسقط وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إذا اختل شرط من شروط الوجوب السابقة في الأمر أو في المنكر نفسه . وما دام قد سقط الوجوب يظل الحكم دائراً بين الاستحباب ، أو الكراهة ، أو الحرمة .

فمن الاستحباب : أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر إذا غالب على ظنه عدم الفائدة ، ليبقى صوت الشرع معلناً على رؤوس الأشهاد وقد أجاب سفيان الثوري . حينما سئل أيام الرجل من يعلم أنه لا يقبل منه ؟ فقال : نعم ، ليكون ذلك معذرة له عند الله تعالى^(٥) .

وإذا ما انتهى الأمر المنكر بالفعل أو كان متوقعاً حصوله فيستحب -
والحال كذلك - الوعظ والتذكير ، وكذلك لو توقع مكروهاً يمكن احتماله في نفسه أو جاهه .

ويكون مكروهاً : إذا ثرتب على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

(٤) اتحاف المريد ص ٢٦٢ وانظر توضيح التوحيد ج ٢ ص ١٨٢
وانظر مختصر منهاج القاصدين ص ١٢٦ وأحياء علوم الدين

ص ١٢٠٠ ج ٧ طبع دار الشعب وشرح المواقف ص ٦١٩

(٥) ينظر تقديم كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ص ٥٠
محمد جليل غازى وشرح المواقف ص ٦١٩

منكر آخر مماثل . كما يكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مكروها إذا أنكر أشياء ويحيى لها بعض المذاهب ، وتنزعها بعض المذاهب الأخرى ويكون محرما : إذا ترتب عليه فتنة أو فساد أكبر منه ، أو إذا ترتب عليه ضرر يصيبه ولا يطيق احتماله ، فقد جاء في الحديث الشريف : لا لا يحل لمؤمن أن يذل نفسه قالوا يا رسول الله : وما إدلاله نفسه ؟ قال : يتعرض من البلاء لما لا يقوم له)٦(.

وهذا يعني : أن شهر السلاح ونصب القتال ، والزمام الناس جبرا وقهما بالمعروف موكول إلى الحاكم أو من ينوبه ، إذ لا يجوز الاقدام على تغيير المنكر - أبدا - إذا أدى إلى وقوع ما هو أنكر منه ، أو فوت مصلحة أعلى منه .

المبحث الخامس

مراتب الإنكار

لقد وضح رسول الله ﷺ درجات المنكر وبين مراتب الإنكار في الحديث الشريف بقوله : (من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان) (٧) .

ويفهم من الحديث بادئ ذي بدء : أن أول مراتب الإنكار التغيير باليد ، والواقع أن هذا ليس موكولا لكل الناس - خاصة (٨) في عصرنا الحاضر إنما هذا موكول للحاكم أو من ينبيه ، وكذلك للرجل مع من يعول . وإلا سنفتح مجالا للفتنة لا نعرف لها نهاية لو أخذ منطق الحديث على ظاهره وصار كل انسان من حقه أن ينهى عن المنكر باليد . من هنا قال القرطبي : قال العلماء : (الامر بالمعروف باليد على الامراء وباللسان على العلماء ، وبالقلب على الضعفاء يعني عوام الناس) (٩) .

ولهذا يقول ابن تيمية : (فذروا السلطان أقدر من غيرهم ، وعليهم من الوجوب ما ليس على غيرهم ، فإن مناط الوجوب هو القدرة فيجب على كل انسان بحسب قدرته قال تعالى :

(٧) صحيح مسلم شرح النووي ج ٢ ص ٢٢ .

(٨) بدليل أن المناسبة التي روی فيها أبو سعيد الخدري هذا الحديث تفيد أن أنه لم يحدث تغيير باليد راجع شرح صحيح مسلم للنووى ج ٢ ص ٢٢ .

(٩) الجامع لأحكام القرآن ج ٤ ص ٤١ ، وما بعدها .

(فاتقوا الله ما استطعتم) (١٠) ٠

ويقول الزمخشرى (الإنكار الذى بالقتال فالإمام وخلفاؤه أولى لأنهم أعلم بالسياسة ومعهم عدتها) ، وإذا كان الأمر كذلك . فلماذا نرى البعض من الناس يعترض على من يقول : (إن الحسبة لا تجوز إلا من يعينه الإمام ، والمحتسب لا بد أن يكون مأذونا له فى الاحتساب من قبل الإمام) ، يقول هذا البعض : (إن هذا اشتراط فاسد وتحكم بغير دليل ، فإن الآيات والأحاديث الامرة بالحسبة تخلو عن هذا الشرط وهى طلاقة غير مقيدة بهذا القيد فمن أين جاؤوا به) ؟ (١١) ٠

ثم يقولون : (إن كل هذا سائغ فى وجود إمام مسلم يعقد ولاية الحسبة لمن هو أهل لها أما وقد ارتد حكام زماننا بتبدل الشرع فقد سقطت ولاليتهم ، وأصبح من الواجب المفروض علينا أن نقوم لخلعهم فلا يقال : بأنه يجب ، أو حتى يجوز استئذان أمثال هؤلاء قبل الاحتساب) (١٢) ٠

وهذا بدوره يسلمنا الى بيان رأى جمهور أهل السنة فى القضية التى هى الشغل الشاغل لكثير من المفكرين فى مختلف العصور .

(١٠) التغابن آية : ١٦ ومما لا شك فيه : أن الناس إذا استخدموا القوة بعضهم ضد بعض تبدد الأمان وشاعت الفوضى ، بنـ ومن الممكن إلا تتمكن الحكومات نفسها من التغلب عليها راجع الكشاف ج ١ ص ٢٢٥ ومن هنا فاصلاح العامة لغيرهم بالقوة لا يجوز « أنظر دليل الفالحين ص ٤٦٥ » ٠

(١١) ميثاق العمل الاسلامى ص ١٢٩ ٠

(١٢) نفسه ص ١٣١ ٠

المبحث السادس

هل الأمة الإسلامية مكلفة بالخروج على الحكام المسلمين ؟

لا خلاف بين أهل السنة في أن الحاكم المسلم يجب عليه أن يكون عادلاً مقوضاً ، لأن الله تعالى يأمر بالعدل والإحسان ، وينهى عن الظلم والجور والطغيان ، ويعد ربنا كل إمام عادل بأنه سيظله يوم لا ظلم إلا ظله ، ويوجب علينا طاعتهم في غير معصية ، ويحرم علينا طاعتهم في معصية . عن عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - قال : بابنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر ، والمنشط والمكره وعلى أثرة علينا ، وعلى لا ننزع الأمر أهله الا أن ثروا كفراً بواحا عندكم من الله تعالى فيه برهان ، وعلى أن نقول بالحق أيهـما كنا لا نخاف في الله لومة لائم (١) .

وقد أوجب علينا الشرع الحنيف أن ننصحهم وأن نوجههم ونرشدهم إلى الجادة والصواب ، قال عليه الصلاة والسلام : «أفضل الجهاد كلمة عدل عن سلطان جائز» (٢) وعلى الرغم من كل هذا . هل كلفنا الإسلام بقتالهم ؟ أو هل أمرنا بالخروج عليهم ؟ .

الذى يراه أهل السنة أن الخروج على الحكام مرفوض وأن القول بتكفيرهم تكفيراً بخرجهم عن دين الله مرفوض أيضاً ماداموا

(١) متفق عليه راجع دليل الفالحين ج ١ ص ٤٦٨ راجع باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمهما في المعصية انظر صحيح مسلم ج ١٢ ص ٢٢٢ .

(٢) أبو داود والترمذى راجع دليل الفالحين ج ١ ص ٤٨١ .

يؤدون الفرائض أو ماداموا من أهل القبلة . ويستندون في ذلك إلى أحاديث نبوية صحيحة منها :

قوله ﷺ : (خيار أئمتك الذين تحبونهم وتحبونكم يصلون عليكم وتصلون عليهم وشار أئمتك الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم - ثم قال راوي الحديث - عوف بن مالك - قلنا يا رسول الله أفلأ نذبهم بالسيف ؟ فقال : لا ما أقاموا منكم الصلاة وإذا رأيتم من ولاتكم شيئاً تكرهونه فاكرهوا عمله ، ولا تنزعوا يداً من طاعة) (٣) .

وهذا يعني أنه لا يجوز لمسلم أن يستحل دم أمرء مسلم إلا إذا وجد دليل قاطع من كتاب أو سنة صحيحة أو إجماع على ذلك . فقد جاء في الحديث الشريف أن النبي ﷺ يقول : (لا يحل دم أمرء مسلم يشهد لا إله إلا الله . وأنى رسول الله إلا بإحدى ثلاثة : النفس بالنفس ، والثيب الزاني ، والمارة من الدين التارك الجماعة) (٤) .

وهذا بدوره يوقفنا على فهم الكفر الوارد في الآية الكريمة (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) (٥) بأنه كفر مجازي ، أو كفر أصغر ، مادام الحاكم لم يفعل فعلاً يستحق أن يحكم عليه بالارتداد - والعياذ بالله - ولهذا أجاز الجمهور الصلاة

(٣) صحيح مسلم ج ١٢ ص ٢٤٤ باب وجوب الإنكار فيما يخالف الشرع وترك قتالهم حاصروا ونحو ذلك .

(٤) متفق عليه . راجع كتاب المغني لابن قدامة ج ١٠ ص ٧٤ وانظر شرح العقيدة الطحاوية ج ٢ ص ٥٣١ .

(٥) المائدة آية : ٤٤ .

خلف البر والفاجر^(٦) بل ان الامام احمد بن حنبل وهو من هو في الالتزام والجزم قال : (من أعادها فهو مبتدع) ويؤكـد ما سبق قول الشيخ الطحاوى السلفى فى العقيدة الطحاوية : -

وَلَا نرِيَ الْخُرُوجَ عَلَى أَئْمَتْنَا وَلِوَلَةِ أَهْلِ سُورَانَا إِنْ جَارُوا وَلَا ندْعُ عَلَيْهِمْ وَلَا ننْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ ، وَنرِيَ طَاعَتِهِمْ فِي طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَ فِرِيضَةَ مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمُعْصِيَةٍ وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالْمَعْفَافَةِ »^(٧) .



(٦) شرح العقيدة الطحاوية : ج ٢ ص ٥٢٩

(٧) نفسه ج ٢ ص ٥٤٠

المبحث السابع

أهم آداب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر

١ - يحسن أن يكون الامر بالمعروف والناهى عن المنكر عالماً بالحلال والحرام ومواقع الامر والنهى فيما يتصل به ، حتى لا يخطئ القصد ، ومن ثمة : لا ينبغي للعامي أن ينكر إلا الاشياء الظاهرة الحرج كالغش ، أو شرب المخمر أو السرقة ، أو ترك الصلاة ، وما أشبه ذلك . حتى لا يقع في دقائق الامور ، والقضايا التي اختلفت فيها المذاهب . وللناس فيها سعة وهذا يعني : أن المسائل الاجتهادية التي اختلف فيها اعتقاد الامر والمأموم ، والناهى والنهى يجب استبعادها .

٢ - يحسن أن يكون الامر بالمعروف والناهى عن المنكر رفيقاً بالناس الذين يقوم بأمرهم أو بنهيهم حتى يمكن أن يستجيبوا له . يقول أبو عبد الله بن الربيع : لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر إلا من كان فيه خصال ثلاثة : رفيق بما يأمر ، رفيق بما ينهى ، عدل بما يأمر ، عدل بما ينهى ، عالم بما يأمر عالم بما ينهى (١) وقد روى مسلم في صحيحه عن أم المؤمنين - رضي الله عنها - عائشة أن النبي ﷺ قال : (إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ، ولا ينزع من شيء إلا شانه) (٢) .

(١) الامر بالمعروف والنهى عن المنكر لأبي بكر الفلال ص ٨٠ ،

وينظر الامر بالمعروف والنهى عن المنكر لابن تيمية ص ٣١ .

(٢) صحيح مسلم ج ١٦ ص ١٤٦ .

وقد وعظ المؤمن واعظه وأغلظ له في القول فقال : يا رجل :
ارفق فقد بعث الله من هو خير منك إلى من هو شر مني وأمره
بالرفق فقال تعالى : (فقولا له قولاً لينا لعله يتذكر أو يخشى) (٣)
 وسيدنا موسى عليه السلام كان يقول لفرعون (هل لك إلى أن تتركي
وأهديك إلى ربك فتخشى) (٤) .

وقد روى أبو إمامية رضي الله عنه أن غلاماً شاباً أتى النبي
ﷺ فقال : يا نبى الله أتأنز لى فى الزنا ؟ فصاح الناس به .
فقال الذى ﷺ قربوه ادن . فدنا حتى جلس بين يديه فقال النبي
ﷺ : أتحبه لأهلك ؟ فقال : لا : جعلنى الله فدائك قال كذلك الناس
لا يحبونه لأمهاتهم . أتحبه لابنته ؟ قال : لا : جعلنى الله فدائك ،
قال كذلك الناس لا يحبونه لبناتهم ، أتحبه لاختك ؟ حتى ذكر
العمة والخالة وهو يقول فى كل واحدة لا : جعلنى الله فدائك .
وهو ﷺ يقول : كذلك الناس لا يحبونه . فوضع رسول الله ﷺ
يده على صدره وقال : اللهم طهر قلبه ، واغفر ذنبه ،
وحصن فرجه ، فلم يكن شئ أبغض اليه منه - أى من الزنا (٥) ،
وبالأعرابى فى المسجد بحضور النبي ﷺ فهم به الصحابة
رضي الله عنهم - فقال ﷺ لا تزرموه - أى لا تقطعوا عليه البول .
ثم قال له : إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من الفذر والبیون
والخلاء ، وفي رواية أنه قال : قربوا ولا تنفروا وفي رواية أنه قال :
دعوه وأريقوا على بوله سجلا - أى دلوا - من ماء فإنما بعثتم

(٣) طه آية ٤٤ وينظر أحياء علوم ج ٧ ص ١٢٣٧ .

(٤) سورة النازعات آية ١٩٢١٨ .

(٥) رواه أحمد نقلًا تخريج العراقي لـ أحاديث أحياء علوم الدين
ج ٧ ص ١٢٣٦ .

ميمررين ولم تبعثوا معسرين^(٦) ولذلك قال الشافعى - رضى الله عنه - من وعظ أخاه سرا فقد نصحه وزانه ، ومن وعظه علانية فقد فضحه وشانه^(٧) .

٣ - ويحسن أن يكون ورعاً عاملاً بمقتضى علمه بعيداً عن الشبهات مراقباً الله في كل حال . حتى يكون موضع الثقة ومستحفاً للمتابعة .

٤ - كما يحسن أن يكون حسن الخلق ، متلطفاً في الدعوة إلى الله يستميل الناس إلى الحق قال تعالى : (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن)^(٨) ويأمر بالمعروف من غير أن يتعرض لأسماء الناس وذواتهم ، فقد روت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت : كان النبي ﷺ إذا بلغه عن رجل شيء لم يقل ما بال فلان يقول !! ولكن يقول : ما بال أقوام يقولون كذا - وكذا^(٩) .

٥ - وعليه ألا يبأس فالدال على الخير كفاعله ، وأن يخاطب الناس على قدر عقولهم فقد قال الإمام على رضي الله عنه (حدثنا الناس بما يعرفون . أتريدون أن يكذب الله ورسوله)^(١٠) .

(٦) رواه البخارى نخلا عن كتاب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر ص ٥٤ أحمد عز الدين البيانوى .

(٧) صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٤ .

(٨) النحل آية : ١٢٥ وينظر هداية المرشدين الفصل السابع أداب الداعى ص ٨٧ .

(٩) حياة الصحابة ج ٣ ص ١٢٩ وانظر هداية المرشدين ص ٩٤ - ٩٧ .

(١٠) قواعد الدعوة إلى الله للغزالى ص ٨٧ وراجع الامر بالمعروف والنهى عن المنكر لابن تيمية ص ٤٦ وفصل المقال لابن رشد ص ٣٥ .

٦٣ - وأن يبدأ بالقريب قبل البعيد ففي الحديث الشريف يقول
النبي ﷺ (خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي) (١١) .
وباختصار : عليه أن يتحلى بالفضائل كلها قدر استطاعته
ويتجنب الرذائل والا انفصال الناس عن حوله .

غير أن هذا لا يبرر قبول قول من يقول بوجوب عدالته وسلامته
من الفسق ، وهذا ما يسلمنا إلى الاجابة عن هذا السؤال .



المبحث الثامن

هل تارك المعروف يجب عليه الامر به ؟

وهل فاعل المنكر يجب عليه النهي عنه ؟

يرى معظم أهل السنة أن تارك المعروف عليه أن يأمر به ، وفاعل المنكر عليه أن ينهى عنه . واستندوا في ذلك إلى أدلة كثيرة منها :

ـ ما ورد عن أنس - رضي الله عنه - قال : قلنا يا رسول الله الا نامر بالمعروف حتى نعمل به كله ، ولا ننهى عن المنكر حتى نجتنبه كله ؟ فقال عليه السلام : « بل مروا بالمعروف وإن لم ت عملوا به كله ، وانهوا عن المنكر وإن لم تجتنبوا كله » (١) ذلك لأن ترك ارتكاب المنكر وإنكاره واجبان على الإنسان . فبتركه أحد الواجبين لا يسقط عنه الواجب الآخر ، والإنسان يجب عليه شيئاً أن يأمر نفسه وينهاها ، ويأمر غيره وينهاه ، فإذا أخل بأحدهما كيف يباح له الأخلاص بالآخر (٢) ؟

وقد روى عن بعض السلف قوله : « رروا بالخير وإن لم تفعلوا » .
ـ كما روى عن الحسن أنه سمع مطرف بن عبد الله يقول :
لا أقول ما لا أفعل فقال : واينا يفعل ما يقول ؟ ود الشيطان لو ظفر بهذه منكم فلا يأمر أحد بمعرفة ولا ينهى عن منكر (٣) .
ويقول القرطبي : « وقال حذاق أهل العلم ليس من شرط الناهي

(١) الكشاف ج ١ ، ص ٣٩٨ ، وإحياء علوم الدين ج ٧ ، ص ١٢٣٥ .
راجع الطبراني في المعجم الصغير .

(٢) المراجع السابقة ، وانظر كتاب الاقتصاد في الاعتقاد ص ١٩٢ .

(٣) المراجع السابقة ؛ وانظر شرح صحيح مسلم ج ٢ ، ص ٤٣ .

أن يكون سليماً عن المعصية ، بل ينهى العصاة بعضهم بعضاً »^(٤) .
 غير أننا نعترف ونقر بأن التزام الامر بالمعروف والنهاي عن
 المنكر بفعل الأوامر واجتناب النواهى أدعى للتاثير في الآخرين وقبول
 أقواله ، ويكون بفعله هذا قد أخرج نفسه من عهدة من وجه إليهم اللوم
 والعتاب في قوله تعالى : (أتأمرن الناس بالبر وتنتهي أنفسكم وأنتم
 تتلون الكتاب أفلأ تعقلون)^(٥) بل إنه بالتزامه بما يقول . وعمله بما
 يدعو إليه يكون قد خرج من دائرة الذين بكتهم رب العزة وعنفهم بقوله
 عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون . كبر مقتا عند
 الله أن تقولوا ما لا تفعلون)^(٦) ويبدو أن هذه الشخصية الأزدواجية كانت
 سبباً من أهم الأسباب في عدم التزام المجتمع بكل بالأوامر والنواهى ،
 وينسحب هذا أيضاً على مختلف المؤسسات الإعلامية والعلمية خاصة في
 أي عصر من العصور وفي أي بلد من بلاد العالم الإسلامي ، ويوم أن
 تجد الرعية صدق الرعاة والولاة والتزامهم بكل المبادئ التي يرون أنها
 تصلح الأمة وتنهض بها يوم أن يتغير وضع العالم الإسلامي من تخلف

(٤) راجع مقدمة كتاب الامر بالمعروف والنهاي عن المنكر ص ١١ :
 محمد جميل زينو ، وانظر العدد الثالث عشر المحرم سنة ١٤٠٧ هـ
 من رسالة الإمام من الذي يغير المنكر ؟ وكيف ؟ ص ١٨ .

(٥) سورة البقرة آية ٤٤ .

(٦) سورة الصاف آية ٢ ، ٣ .

ويلاحظ أن الذم في هذه الآية وما يليها واقع على ارتكاب مانهى
 عنه لا عن النهي عن المنكر بدليل قول النبوي : إنه يجب عليه
 شيئاً : أن يأمر نفسه وينهاها ، ويأمر غيره وينهاه ، فإذا أخل
 بأحدهما كيف يباح له الإخلال بالآخر ؟ وهذا ما أيدته الغزالى
 راجع شرح صحيح مسلم ج ٢ ، ص ٢٣ :

وجهل وفقر إلى تقدم وعلم وغنى وثراء وحين يجد وهباء الأمة وعامة رجالها وشبابها في القدوة وهم الأئمة والعلماء والرواد أو السولة : الإخلاص في القول ، والصدق في الكلمة ، والقدوة الحسنة ، وتوافق الظاهر مع الباطن ، ومطابقة الفعل للقول ، يوم أن يوجد ذلك فإن وضع عالمنا الإسلامي المعاصر سيتغير وضعه من تخبط وتوتر وتفكك إلى استقرار واطمئنان وترابط ، ولعل كل ما سلف هو الذي دعا الغالبية من العلماء الذين يقررون : أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس موقوفا على الآئتمار بالفعل أو الانتهاء ونختم هذا البحث بقول الإمام الغزالى «... وأما الآن فقد قيدت الأطماع السن العلماء فسكتوا وأن تكلموا لم تساعد أقوالهم أحوالهم فلم ينجحوا ، ولو صدقوا وقصدوا حق العلم لافلحوا ففساد الرعایا بفساد الملوك ، وفساد الملوك بفساد العلماء ، وفساد العلماء باستيلاء حب المال والجاه ، ومن استولى عليه حب الدنيا لم يقدر على الحسبة على الأراذل ، فكيف على الملوك والأكابر . والله المستعان على كل حال » (٧) .

لعل في هذا النص إشارات واضحة لعلاج تفشي الرذائل في عصرنا الحاضر ، بل إن من يتأمل النص يجد الدواء فيه واضحًا لكل ذي عينين ثاقبيتين ، وإذا كان الإمام الغزالى قد جسد الداء ، وشخص له الدواء ، منذ ما يقرب من ألف عام فحرى بنا في عصرنا الحاضر أن يفتح كل منا في نفسه ، وأن يبحث عن فضل الله عليه ليوظفه في مجده ، إذا شئنا جريراً السلامة والأمان ، وليس هناك ما يدعو لأن يتم كل طرف الطرف الآخر . ويلقى على كاهله وعاتقه مسؤولية كل ما تعانى منه الأمة الإسلامية اليوم ، وإنما علينا أن نتكاثف معاً ، وأن يأخذ كل منا بيده الآخر ، ولنتعاون جميعاً على تطبيق ما أجمعنا عليه الأمة الإسلامية ،

ول يكن هناك متسع لأن يقبل كل طرف عذر الطرف الآخر ما دامت القضية التي تتنازع حولها من القضايا الخلافية أو الاجتهادية .

المبحث التاسع

مصادين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

قد يظن البعض أن مصادين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

مقصورة على الاعتقادات ، والعبادات فقط وهذا خطأ ، بل إن مصادينها تتعدى إلى المعاملات وبقية مجالات الحياة المختلفة أعني أن كل شيء يصلح الفرد والأسرة والمجتمع ويأمر الإسلام به وجب علينا أن نقوم بالأمر به ، وكل ما يكون عائقاً في الاصلاح وجب علينا النهي عنه ، ولذلك قد لا يتأنى حصر مسائل المعروف ولا المنكرات ، ذلك لأن المعروف - كما سبق أن ذكرناه - اسم جامع لكل ما عرف من طاعة الله ، والتقرب إليه ، دون تحديد للمأمورات أو الممنوعات أو المندوبات ، كما أن المنكر هو بكل ما أنكره الشارع سواء كان محظياً أو مكروراً ، وكل ما هو واجب فالامر به واجب ، كما أن كل ما هو محرم فالنهي عنه واجب كذلك ، وهذا يعني أن المنكرات التي توجد في الأسواق ، أو الشوارع أو المؤسسات على اختلاف أنواعها داخلة في دائرة الأمور التي يطلب النهي عنها - كما أن المحافظة على الدين ، والنفس ، والمال ، والعقل ، والعرض كل هذا يعد داخلاً ضمن دائرة المعروف الذي يجب الحفاظ عليه والتواصي به وقد ذكر الإمام الغزالى عدة نماذج للمنكرات في إحياء علوم الدين ، وهى وإن كانت لا تحتوى جميع المنكرات إلا أنها بمثابة الإشارة إلى تعدد المنكرات وتتنوعها .

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ..

د. فضالت عبد الجواد ضيف
أستاذ العقيدة والفلسفة المساعد
بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنيان بالقاهرة

أهم المصادر والمراجع

- القرآن الكريم :
- إتحاف المريد • بجوهرة التوحيد :
 - عبد السلام اللقانى ، تقديم محمد على إدلبي ، نشر مكتبة دار الفلاح ، الطبعة الأولى •
- إحياء علوم الدين :
 - للغزالى ، طبع دار الشعب (الجزء السابع) •
- الجامع لأحكام القرآن :
 - للقسطنطى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٧ م •
- الحسبة في الإسلام :
 - لابن تيمية ، تحقيق سيد بن محمد بن أبي سعد ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٣ م ، توزيع الرئاسة العامة لادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد بالسعودية •
- تحفة المريد :
 - للبيجوى ، طبع بيروت ، سنة ١٩٨٣ الطبعة الأولى •
- تفسير القرآن العظيم :
 - لابن كثير ، دار الحديث بالقاهرة ، الطبعة الثانية سنة ١٩٩٠ م
- دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين :
 - محمد بن علان الصديقى الشافعى الأشعري المكي ، نشر دار الريان ط. ١ ، سنة ١٩٨٧ م •
- روح المعانى :
 - للاللوسي ، الطباعة المنيرية بمصر ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥ م •

- الأذكار : للنwoى ، مكتبة المتنبى ، القاهرة .
 - الزواجر عن اقتراف الكبائر :
- ابن حجر الهيتمى ، طبع الحلبى ، سنة ١٩٧٨ م ، الطبعة الثالثة
 - شرح الأصول الخمسة :
- للقاضى عبد الجبار ، تحقيق : د. عبد الكريم عثمان ، نشر مكتبة وهبة ، الطبعة الأولى سنة ١٩٦٥ م .
 - شرح جوهرة التوحيد :
- محمد أديب كيلانى ، وعبد الكريم عثمان ، مراجعة عبد الكريم الرفاعى ، سنة ١٩٧٢ .
 - شرح العقيدة الطحاوية :
- لابن أبي العز تحقيق : د. عبد المحسن التركى ، شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، سنة ١٩٨٨ م .
 - شرح المواقف :
- للسيد الشريف الجرجانى ، مطبعة البوسنى بالقدسية سنة ١٢٨٦ هـ .
 - صحيح مسلم بشرح النwoى : دار إحياء التراث العربى بيروت .
 - الاقتصاد فى الاعتقاد :
- للإمام الغزالى ، تحقيق : الشيخ محمد مصطفى أبو العلا ، نشر مكتبة الجندي .
 - الكشاف :
- للزمخشري ، طبع القاهرة سنة ١٣٧٤ هـ ، الطبعة الأولى .
 - الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر :
- لابن تيمية ، ومعه بحث ثمہیدی بعنوان : علامات ضوئية علی طریق الدعاۃ ، د. محمد جميل غازی ، طبع دار المدنی ، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٩ م .

● الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

لابى بكر الخلال ، تحقيق : عبد القادر عطا ، نشر دار الاعتصام

● الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

السيد جلال الدين العمري ، نقله إلى العربية محمد أجمل أيوب
الاصلحى - الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية .

● المترد الرابع في ثواب العمل الصالح :

للحافظ أبو محمد شرف الدين عبد المؤمن الدمياطى ، تحقيق :
عبد الملك بن عبد الله بن دهيش ، ومحمد رضوان ، الطبعة
الرابعة سنة ١٩٨٨ م ، مطبعة النهضة الحديثة بمكة .

● المعزلة وأصولهم الخمسة و موقف أهل السنة منها :

عواد بن عبد الله معتوق ، نشر دار العاصمة بالرياض ، الطبعة الأولى
سنة ١٤٠٩ هـ .

● لسان العرب :

نشر دار المعارف .

● معالم التنزيل :

للبغوى ، الطبعة الثانية سنة ١٩٨٧ م ، بيروت . بتحقيق : خالد
العك ومروان سوار .

● ميثاق العمل الإسلامي :

د. ناجح ابراهيم وعاصم عبد المجيد وعصام الدين دريالة اشرف
د. عمر عبد الرحمن - بدون تاريخ من بين المعالم الشرعية
وال الفكرية للجماعة الإسلامية .

● من الذي يغير المنكر وكيف ؟ :

رسالة الإمام ، العدد الثالث عشر سنة ١٤٠٧ هـ ، د. محمود محمد
عمارة ، من مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، وزارة
الآوقاف .

هداية المرشدين إلى طرق الوعظ والخطابة : ●
على محفوظ دار الاعتصام ، الطبعة التاسعة سنة ١٩٧٩ م .

